البنوك التجارية ودورها فى تحفيز الاستثمار السياحي بالتطبيق على إقليم قناة السويس

الدكتورة / ولاء محمد الاباصيرى محمد

جامعة قناة السويس

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية الى وضع إطار منهجى ينظم العلاقة بين البنوك والمستثمر المحلى والأجنبي وتقيم منطقة محور قناة السويس سياحياً كما تهدف الى تقيم دور البنوك التجارية فى تحفيز الاستثمارات بأقليم قناة السويس ودراسة العلاقة بين البنوك وبين جذب الاستثمارات السياحية ، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى بشقيه المرجعى والميدانى عن طريق وصف وتحليل استراتيجية الدولة لتنمية محور قناة السويس وحجم الاستثمارات المتوقعة واثر ذلك على القطاع السياحى فى مصر حيث تقوم الدراسة على جمع المعلومات الخاصة بمنطقة محور قناه السويس ودور البنوك فى جذب الأستثمارات فى تلك المنطقة وتوزيع استمارة المقابلة الشخصية على بعض رجال الأعمال بالمنطقة واستمارة استبيان على البنوك بمنطقة قناة السويس وأظهرت نتائج الاستبيان وجود ارتباط معنوي ايجابي عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين البنوك وجذب الاستثمارات وأوصت الدراسة بضرورة توفير المناخ الاستثمارى الملائم لجذب المستثمرين بمنطقة قناة السويس .

Abstract:-

The current study aims to establish a framework that regulates the relationship between banks and local and foreign investors and assesses the area of the Suez Canal axis. It also aims to evaluate the role of banks in attracting investments in the Suez Canal region and studying the relationship between banks and attract tourism investments, The study was based

on the descriptive approach in both reference and field by describing and analyzing the strategy of the State to develop the Suez Canal axis and the size of the expected investments and the impact on the tourist sector in Egypt, where the study collects information about the area of the Suez Canal axis and the role of banks in attracting investments in that area The results of the questionnaire showed a positive correlation at a level of statistical significance (0.05) between the banks and attract investments. The study recommended the need to provide an appropriate investment climate to attract investors the Suez Canal area.

المقدمة : من أكبر المشاكل التي تواجهها المنشآت بصفة عامة والمنشأت السياحية بصفة خاصة هو مشكل الحصول على الموارد المالية اللازمة نشاطها ، و حتى المنشآت السياحية تتخبط في هذا المشكلة ، من أجل ذلك تبذل هذه المنشآت جهودها للحصول على الأموال من مختلف المصادر المتاحة ، تأتي في مقدمتها البنوك التجارية ولكن من خلال الشروط التي تفرضها هذه البنوك على المنشآت فهل يلبي هذا المصدر احتياجاتها المالية ؟،وفي حالة عدم تمكنها من الحصول على التمويل اللازم ، هذا ما سنحاول معرفته في هذا البحث .

المشكلة البحثية:

نظرا للقيمة الأقتصادية لإقليم قناه السويس نظراً لوجود القناة الجديدة والمشروعات التى ستقام بها والتي تتماشى مع إتجاه الدولة فى تنمية منطقة محور قناه السويس ،وبناء على الدراسة الأستطلاعية التى قامت بها الباحثة على عينة من خبراء السياحة فى منطقة القناه (رجال أعمال ، قطاع

السياحة الحكومى ،قطاع السياحة الخاص، أعضاء هيئة التدريس بكليات السياحة والفنادق ،البنوك الأستثمارية والتجارية)

أهمية الدراسة :- إتجاه سياسات الدولة لتنمية محور قناة السويس ادراكا منها بأهمية تلك المنطقة لذلك تكمن اهمية الدراسة فى اهمية محور قناة السويس كمنطقة واعدة للتنمية وجذب الاستثمارات السياحية .

ثالثاً اهداف الدراسة :- الهدف الرئيسي :-

تحديد العلاقة بين البنوك وخاصة البنوك التجارية والمستثمر المحلى والأجنبي .

ويندرج من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في :-

١. تقيم منطقة محور قناة السويس سياحياً .
٢. تقيم دور البنوك فى جذب الاستثمارات بأقليم قناة السويس .
٣. دراسة العلاقة بين البنوك وبين جذب الاستثمارات السياحية .

الإستعراض المرجعي

مفهوم سوق النقد :-

- البنك "هو أحد أشكال المؤسسات المالية والتى تتعامل فى النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى" .
- "البنك هو وسيط مالى بين الجمهور المودعين والمستثمرين ." (داود،٢٠١٢)
- البنك هو جمهور المودعين والمستثمرين من الأفراد والمشروعات العاملة فى كافة القطاعات الاقتصادية والحكومية ."

هيكل الائتمان المصرفى فى مصر :-

- ان البنوك تختلف فيما بينها وفقا لنوع الوظائف التى تؤديها وكذا طبيعة العمليات التى تقوم بها ، كما يختلف الجهاز المصرفى من دولة لاخرى وفقاً لمتطلبات نظامها الأقتصادى وسوف يتم إستعراض ذلك فيما يلى شكل رقم (١) هيكل القطاع المصرفى المصرى لعام (٢٠٠٩/٢٠١٠) :-

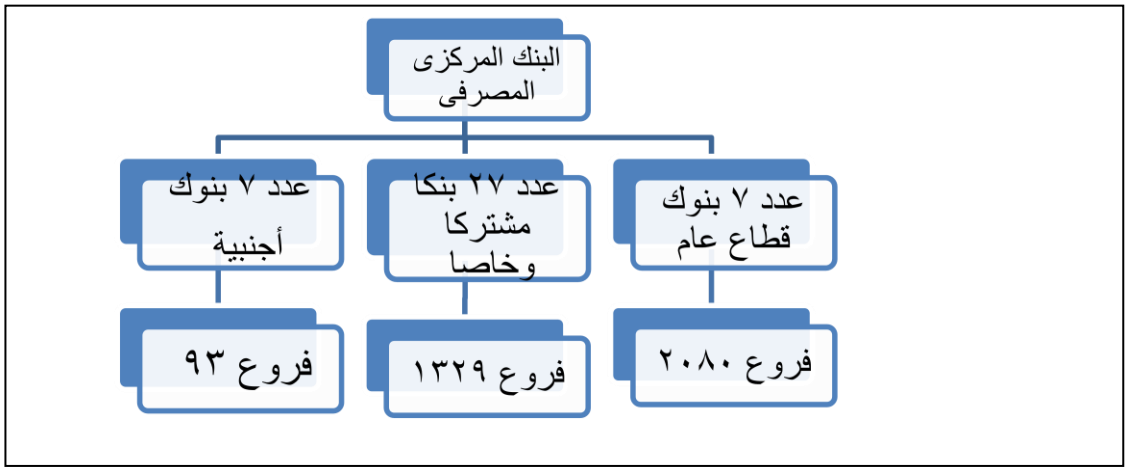

المصدر:- فهمى،سارة عبد القادر(٢٠١٣)"الائتمان المصرفي بين بنوك القطاع العام والخاص فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨"رسالة ماجستير ،ص٨٥

المبحث الثاني : أنواع البنوك ، ونشأتها ، وأهميتها :-

لا تقوم البنوك جميعا بأعمال مصرفية من نوع واحد ، كما انه ليست كلها خاضعة لنظام واحد ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص ان تصنف الى الانواع التالية:

أولا:- أنواع البنوك :-

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع ويعتبر تعدد إشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق ، و الرغبة في توفير هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع و من الجدير بالإشارة إلى أن

أنواع البنوك تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لها ومن أهمها(مقشش،٢٠١٢) :-

أولا – "البنوك حسب فعاليتها : و تنقسم إلى:

- (بنوك الودائع) : هي تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب و لمدة لا تتجاوز سنتين، وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل وتتميز باتصالها بجمهور كبير من المدخرين العاديين حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري.
- (بنوك الأعمال) : هي التي تقوم على الاشتراك و المساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

ثانيا – "البنوك حسب تمولها وتنقسم إلى:

- (البنوك ذات الفروع المتعددة): والتي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية و الصناعية الهامة ، وتلعب دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتماد و التسهيلات.
- (البنوك الإقليمية): وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف العملاء و البنوك الإقليمية الأخرى.

ثالثا – "البنوك حسب تصنيفها : وتنقسم إلى:

- (البنوك الوطنية) : هي البنوك التي رأسمالها و إدارتها وطنيتان.
- (البنوك الأجنبية) : هي البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروع في الدولة المحلية.

رابعا – "البنوك من حيث التخصص" (فهمى،٢٠١٣):

أ) (البنك المركزى): تتشابة الوظائف التى تقوم بها البنوك المركزية فى مختلف الدول .

ب) (البنوك التجارية) : وهي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض و ما شابه ذلك أهم ما يميزها عن غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف.

أنواع البنوك التجارية :-

١. بنوك القبول : والتي تشتغل في أعمال قبول اللإئتمان .
٢. بنوك الادخار : والتي تقوم بعمليات اصدار رأس المال نيابة عن عملائها

نشأة البنوك التجارية :

يرتبط ظهورها بتطور نشأة الصاغة والصيارفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إيصال يضمن مقدار الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الاولية للشيك ، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد .

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود .

وظائف البنك التجاري :

١. التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) من خلال تجميع المدخرات ووضعها في متناول الافراد أو المشروعات .
٢. خلق النقود وهي أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي ويمكن التأثير بها في عرض النقود .
٣. العمليات المصرفية وتتمثل في تسوية حسابات العملاء .

ج) (البنوك الصناعية) : هي التي تختص بتقديم الاعتمادات و المساعدات للمشاريع الصناعية.

د) (لبنوك الزراعية) : و هي التي تختص بتقديم الاعتمادات و المساعدات للمشاريع الزراعية.

هـ) (البنوك العقارية:) : و هي التي تقدم القروض إلى الشركات الاستثنائية مقابل رهونات و تأمينات عقارية.

- بنوك القطاع العام :-

تشمل بنوك القطاع العام التى تعمل داخل الجهاز المصرفى المصرى وتشتمل البنك المركزى بالأضافة إلى البنوك التجارية والتى تتمثل فى بنك مصر ،البنك الأهلى المصرى ،وبنك القاهرة بالأضافة الى البنوك التخصصة مثل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى،وبنك التنمية الصناعى ،البنك العقارى والبنوك الأجتماعية مثل بنك ناصر الأجتماعى (فهمى،٢٠١٣)

- البنوك المشتركة والخاصة :-

هى التى تقوم على ملكية مشتركة (وطنية-أجنبية)بشرط إلا تقل نسبة رأس المال المملوكة للمصرين عن ٥١%ومن أمثلة هذة البنوك فى الجهاز المصرفى المصرى بنك الاهلى سوسيتية جنرال ،التجارى الدولى (فهمى،٢٠١٣).

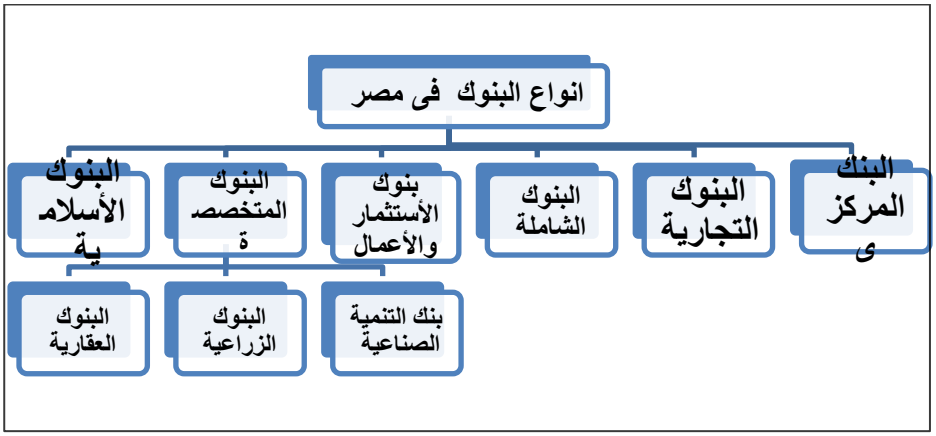

شكل رقم (٢) أنواع البنوك فى مصر

المصدر:- إعداد الباحثة

مفهوم الإئتمان المصرفي :-

هى القروض التى تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك الاخرى ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك فى طياته مخاطرة عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد القرض وفوائدة فى الوقت المحدد للمقرضين وهو البنك (داود،٢٠١٢،ص٣٠) .

أهمية الإئتمان المصرفي :-

يلعب الإئتمان المصرفي دوراً كبيراً في تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس النقود و الوفاء ، كما تعتبر الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى شخص آخر وبالتالي فهي أداة للتبادل وتتضح أهمية الإئتمان خلال الأتى (حابس،٢٠١١):

- يعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.
- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء,و كيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر,و بذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع,أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- يعتبر الائتمان المصرفي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته , إذ يمثل الجانب الأكبر من استخداماته, و لذلك تولي البنوك التجارية الائتمان المصرفي عناية خاصة.
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية توفير الائتمان التي تنشا عنها زيادة الودائع و النقد المتداول .(أحبق،٢٠١٣)

أشكال الائتمان المصرفي :-

يعد الائتمان الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية الأخرى، فمن جهة يضمن تحقيق الربحية العالية ومن جهة أخرى يحتمل البنك أكبر مقدار من المخاطر. تقرض البنوك التجارية أنواعاً مختلفة من الائتمان إذ تتغير هذه الأنواع وفقا للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وسوف يوضع الشكل التالى (٣) تصنيف الائتمان

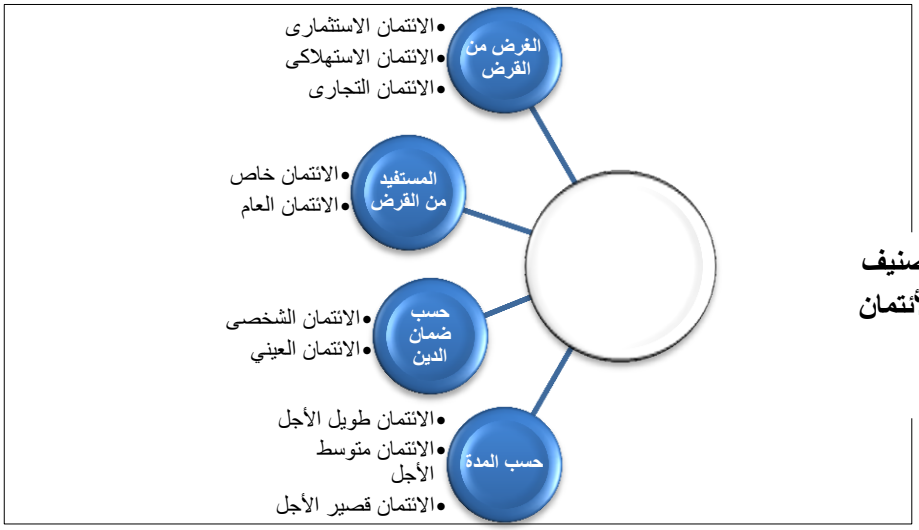

المصدر : أعداد الدارسة

شكل رقم (٣) تصنيف الأئتمان

مصادر الإئتمان المصرفي :-

هناك عدة مصادر يلجأ البنك إليها لتوفير الأموال اللازمة (مقشش،٢٠١٣):

سياسات الائتمان المصرفى :-

وهى مجموعة من القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية وشروط منح الائتمان وسياسة التحصيل واجراءات متابعة الائتمان وهي عبار ة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس و المعايير و الشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لتحقيق أغراض تهدف الى (حابس،٢٠١١):-

- تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.
- سلامة الائتمان الذي منحه البنك.
- تأمين رقابة مستمرة على عملية الائتمان في كافة مراحله.
- توفير الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يحد من الوقوع في الخطأ

معايير منح الائتمان المصرفي:

يعتمد البنك في منح الائتمان على عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن

تجنبها ومن بينها كل من الشخصية و القدرة و رأس المال و الضمانات والظروف الاقتصادية يطلق عليهم بنظام 5CS :-

١- شخصية العميل Character: تعنى فى مجال الائتمان التعرف على مدى حرص العميل على سداد التزاماتة وتمسكه التام بشروط الاتفاق. ويعتمد المحلل الائتمانى فى الكشف على الشخصية للعميل على ما يعرف بالتاريخ الائتمانى والتجارى ويقصد بها سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة سواء للمتعاملين معة (الموردين) او البنوك (داود،٢٠١٢) .

٢- رأس المال Capital:يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني و لهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ويعني برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم و السندات و أخرى غير منقولة يجب على العميل بأن يتمتع برأس مال مناسب يمكن البنك من استرداد مستحقاته فهو يحول دون وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين و عند دراسته هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية و الأموال الذاتية و الأموال المقترضة فإن كان رأس المال يتمتع بالملاءمة لتلك العناصر فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم (حابس،٢٠١١) .

٣-القدرة على السداد Capacity : يتم قياس قدرة العميل على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين (فوائد القرض) وسداد أصل القرض وذلك عن طريق تحليل المال لقوائم العميل المالية (الحسابات الختامية) لعدد من السنوات المتتابعة (داود،٢٠١٢) .

٤- الضمانات Collateral :تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد .يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة و لضمان استرجاع حقه (قيمة الائتمان) في حالة توقف العميل عند السداد وينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات محددة ، مثل:سهولة التسجيل، سهولة التصريف ، البيع ،إمكانية التخزين...الخ .الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة و بدون خسارة و لذلك يجب إن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

- تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة و ليست محل نزاع.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان و الفوائد و العمولات الأخرى قدر المستطاع (حابس،٢٠١١).

٥- الظروف الأقتصادية Economic Conditions : يقصد بها الظروف الأقتصادية التى تعمل فى ظلها المنظمة أو العميل طالب الأئتمان ولها تأثير على نشاطه حيث يحجم الكثير من البنوك عن منح الائتمان للمشروعات التى تعمل فى ظل ظروف اقتصادية غير مواتيه أى لايتوقع للنشاط الذى يعمل به رواج وهو ما سيؤدى بالتالى إلى إضعاف قدرتها على سداد القرض وخدمة الدين (داود،٢٠١٢).

مخاطر منح الائتمان المصرفي:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة . فالبنوك

أصبحت اليوم تواجه مخاطرها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة المعاملات المصرفية المتنوعة تتفاوت في درجة خطور المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

- مفهوم المخاطر الائتمانية:

هناك عدم مفاهيم للمخاطر الائتمانية ومنها(حابس،٢٠١١) :-

- المخاطر الائتمانية هي درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ الخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة .
- أوهي المخاطر المرتبطة بأخفاق الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها .
- أو"هي تلك المخاطر المفترضة و المتمثلة في عدم تأكد المقرض(البنك) من قيام المقترض(العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه ."
- تدعى كذلك بخطر العميل وخطر التوقيع وهو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي ، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه ، ومن هنا تظهر مسؤولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر ومنه الخسائر المحتملة.

ثانيا : خصائص السياسة الاستثمارية فى البنوك :-

أن السياسة الاستثمارية بالبنوك تعتمد على الهدف الذى حددته إدارة البنك من الإستثمار المالى وهو تحقق العائد المناسب وتوفير السيولة فى الأجل الطويل ، وتشمل هذه السياسة تحديد أنواع الأوراق المالية ووضع معايير المفاضلة بين الأوراق المالية من حيث النوعية والقابلية للتداول والتنوع للحد من الخطر (النشرتى،٢٠٠٣)

١- سياسة تكوين محفظة الأوراق المالية فى البنوك:-

تعتبر الأوراق المالية السلعة الأساسية المتداولة في أسواق رأس المال و هى تجمع بين طرفين:

جهة الإصدار(الشركات، الهيئات، الحكومات،البنوك) التي تهدف إلى توفير الأموال اللازمة لنشاطها، أما

الطرف الثاني فهو المستثمر الذي يريد توظيف مدخراته و الحصول على عوائد من حيازته للأوراق المالية .إذن فالورقة المالية تثبت حقا قانونيا لحاملها في أصل رأس مالي نقدي أو عيني تجاه الجهة المصدرة لها (بلجبلية ،٢٠١٠).

أما المحفظة الاستثمارية فهي مجموعة من الأدوات الاستثمارية، سواء كانت أدوات مالية مكونة من أسهم أو سندات أو كانت مكونة من أدوات حقيقية والتي تهدف المحفظة الاستثمارية من طرف مدير المحفظة، حيث تشمل العقارات والمعادن النفيسة (ذهب وفضة)، ويتم إدارتها إلى تحقيق أكبر عائد وبأقل مخاطرة ممكن (زيان،٢٠١٥) وتهدف الى :-

- تسهيل جمع السيولة النقدية لنمو الشركات :إن طريقة إصدار الأسهم والسندات هي أسهل الطرق وأكثرها شيوعا لتمويل نشاطات الشركة التوسعية
- تحفيز المدخرات نحو الاستثمار:إن سهولة الاستثمار في السوق المالية يحفز المدخر على الاستثمار وفتح مجالات للاستثمار جديدة
- توفير فرص استثمارية لصغار المستثمرين :إن الاستثمار بالأسهم مفتوح لكل من كبار وصغار المستثمرين على حد سواء
- جمع النقود للمشروعات الإنمائية :من الممكن أن تفكر الحكومات باقتراض الأموال وذلك لتغطية تكاليف مشروعات البنية التحتية وتسهل السوق المالية الأمر من خلال طرح سندات في هذه السوق.
- توفير السيولة في الاقتصاد :قد تمر الشركات بظروف تشجعها على اللجوء للأسواق المالية التي توفر الآلية المناسبة لبيع الأوراق المالية والحصول على السيولة

- تشجيع قيام الاستثمارات الكبيرة :يعتبر هذا الدور من أهم مقومات الاقتصاديات المتطورة، لأن وجود الصناعات الإستخراجية والثقيلة التي تعتمد على أساليب تكنولوجية حديثة (زيان،٢٠١٥).

٢- سياسة إنشاء صناديق الإستثمار التابعة للبنوك :-

تعتبر صناديق الإستثمار وسيله التأمين عمليات تمويل الاقتصاد القومى عن طريق ربط المدخرات القومية سوق الأوراق المالية تحت ظروف ونظم تسمح بحماية صغار وكبار المدخرين على السوء ،ولاتخرج صناديق الاستثمار عن كونها إدارة جماعية لمحفظة الأوراق المالية وتهدف الى :-

١- إشباع رغبات المستثمرين فى ضوء درجة المخاطر والعائد الذى يرغب فى تحقيقة من وراء الاستثمار
٢- تنشيط سوق التداول مما يساعد على ارتفاع بكفاءة السوق المالى
٣- تشجيع الاستثمار غير المباشر لاى مستثمر لايرغب فى الاستثمار المباشر للاوراق المالية عن طريق السمسرة
٤- تكوين محفظة اوراق مالية متوازنة (النشرتى،٢٠٠٣)

المبحث الثانى :الإطار العام لمشروع تنمية محور قناه السويس الجديدة :-

يشهد الاقتصاد المصري تراجع ملحوظ منذ قيام ثورة ٢٥ من يناير عام ٢٠١١، وصولاً إلى ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، مرورًا بالعديد من الاحتجاجات الفئوية التي أثرت على معدلات الإنتاج وقطاعات اقتصادية حيوية، حيث حدث انخفاض حاد في مصادر النقد الأجنبي، كذلك أدت الأحداث الثورية المتتالية إلى إغلاق ما يقرب من ٥٠٠ مصنع وتوقفها عن الإنتاج، مما نتج عنه ارتفاع في معدل البطالة الذي تخطي حاجز ١٣%. إلى جانب انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة المحلية والأجنبية على السواء، إضافة الي تفاقم عجز الموازنة العامة ووصول الدين العام الي ما يقرب من ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي مما صاحبه تباطؤ شديد في معدلات النمو. إلا أن

القيادة السياسية الجديدة بدأت في تنفيذ مشروعا قوميا هاما للخروج من النفق الضيق للاقتصاد المصري والذي تم الإعلان عنه تحت اسم مشروع "قناة السويس الجديدة"، هو جزء رئيسي من المرحلة الأولي لمشروع تنمية محور قناة السويس وتتمثل الفكرة الأساسية للمشروع في إنشاء قناة موازية لقناة السويس الحالية بطول ٣٥ كيلومتر بطريقة الحفر الجاف إضافة الي توسيع وتعميق تفريعات البحيرة المرة والبلاح بطول ٣٧ كيلومتر ليصبح الطول الإجمالي للمشروع ٧٢ كيلومتر وذلك بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للقناة وتعزيز تنافسيتها العالمية من خلال تقليل زمن انتظار السفن ليصل الي ٣ ساعات بدلا من ١١ ساعة إضافة الي انشاء محطات لخدمات تموين السفن على نحو سيضاعف أعداد السفن المارة عبر قناة السويس مما سيعمل علي مضاعفة إيرادات القناة من العملة الصعبة، وتتولى الإدارة الهندسية بالقوات المسلحة تنفيذ المشروع بالتعاون مع عدد من الشركات والتي وصل عددها الآن الي ٥٥ شركة تقريبا، ويتناول المشروع عدد من المشروعات الفرعية الأخرى وذلك وفقا لما جاء في الخطة التنفيذية للمشروع منها تطوير طرق القاهرة/ السويس – الإسماعيلية – بورسعيد إلى طرق حرة، وإنشاء نفق الإسماعيلية المار بمحور السويس للربط بين ضفتي القناة كما سيتم إنشاء نفق جنوب بورسعيد أسفل قناة السويس لسهولة الربط والاتصال بين القطاعين الشرقي والغربي لإقليم قناة السويس، وأيضا سيتم العمل علي تطوير ميناء نويبع كمنطقة حرة.

الدراسة الميدانية

توصيف عينة البحث

تم تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث باستخدام الإحصاء الوصفي و ذلك على النحو التالي:

حيث اتبع أسلوب الحصر الشامل فى جمع البيانات عن كافة مفردات المجتمع الاحصائى تم سحب عينة أجمالية حجمها ٩٢ مفردة تنقسم الى (٢٣ مقابلة شخصية مع بعض المستثمرين و ٦٩ استمارة استقصاء) حيث تم توزيع ثلاث استمارات على كلا من (مدراء الفروع – مدراء العمليات – مدراء خدمة العملاء) في كل فرع من البنوك بمحافظة (الاسماعيلية وبورسعيد والسويس) (بنوك تجارية)

الاحصاء التحليلي لمحتويات الدراسة

أولا : أختبارات تحليل التباين أحادى الاتجاه

أ) اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الوظيفة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة.

جدول رقم (١)

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
H1	Between Groups	.031	2	.016	.024	.977

	Within Groups	43.708	66	.662		
	Total	43.739	68			
H2	Between Groups	.646	2	.323	.556	.576
	Within Groups	38.339	66	.581		
	Total	38.986	68			

من تحليل (ANOVA) بالجدول (١) وجد ان **بشأن الفرض الاول H_1**

قيمة P-Value = 0.977 اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للوظيفة بشأن وجود علاقة علاقة بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس الفروض وذلك مع اختلاف الوظيفة لكل فئة.

بشأن الفرض الثاني H_2

قيمة P-Value = 0.576 اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للوظيفة بشأن صحة الفرض الثاني.

ب)اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الخبرة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة .

جدول رقم (٢)

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
H1	Between Groups	2.594	2	1.297	2.081	.133
	Within Groups	41.145	66	.623		
	Total	43.739	68			
H2	Between Groups	.231	2	.115	.196	.822
	Within Groups	38.755	66	.587		
	Total	38.986	68			

من تحليل (ANOVA) بالجدول (٢) وجد ان

بشأن الفرض الاول H_1

قيمة P-Value = 0.133 اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للخبرة وهذا يعني أن أن الخبرة الاقل من 5 سنوات و أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات و أصحاب الخبرة 10سنه فأكثر اتفقوا بشأن وجود علاقة علاقة بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس الفروض وذلك مع اختلاف الخبرة لكل فئة.

بشأن الفرض الثاني H_2

قيمة P-Value = 0.822 اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للخبرة وهذا يعني أن أن الخبرة الاقل من 5 سنوات و أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات و أصحاب الخبرة 10سنه فأكثر اتفقوا بشأن صحة الفرض الثاني.

اختبار كروسكال ويلز لقياس الفرق بين المتوسطات

من اختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه السابقة تبين انه لا توجود فروق معنوية بين فئات الدراسة حول الاتفاق بشأن فروض البحث سواء من حيث طبيعة العمل أو من حيث فئات الدرجة العلمية أو من حيث فئات سنوات الخبرة و بما أن الشرط الاساسي لإجراء اختبارات تحليل التباين هو أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و علية و لضمان صحة النتائج نقوم بعمل اختبار كروسكال ويلز الغير معلمي للتأكد على النتائج التى توصلنا إليها.

أ)اختبار وجود اختلاف معنوى بين متوسطات الرأي بين الفئات الثلاثة المكونة للعينة حسب الوظيفة حول مدى الاتفاق بشأن الفروض للدراسة بأستخدام أختبار كروسكال ويلز

جدول رقم (٣)

Test Statistics [a,b]

	H1	H2
Chi-Square	.015	1.120
Df	2	2
Asymp. Sig.	.993	.571

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: VAR00003

يلاحظ ان مستوي الدلالة للفروض [Asymp. Sig.] هم جميعاً اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للعينة بشأن الاتفاق في الرأى حول صحة وجود علاقة علاقة بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس الفروض وصحة الفرض الثاني وذلك مع اختلاف الوظيفة لكل فئة و هذا ما أكدة اختبار تحليل التباين سابقاً.

ب)اختبار وجود اختلاف معنوى بين متوسطات الرأي بين الفئات الاربعة المكونة للعينة حسب الخبرة حول مدى الاتفاق بشأن الفروض للدراسة بأستخدام أختبار كروسكال ويلز

جدول رقم (٢٦) Test Statistics

	H1	H2
Chi-Square	6.201	.806
Df	2	2
Asymp. Sig.	.145	.668

يلاحظ ان مستوي الدلالة للفروض [Asymp. Sig.] هم جميعاً اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للعينة بشأن الاتفاق في الرأى حول صحة وجود علاقة علاقة بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس الفروض وذلك مع اختلاف الخبرة لكل فئة وصحة الفرض الثاني هذا ما أكدة اختبار تحليل التباين سابقاً.

اختبار صحة الفروض باستخدام t

نقوم باختبار صحة كل فرض من الفروض، عن طريق اختبار أن متوسط الرأي لكل فرض اكبر من ٣ فكانت نتائج الاختبار كالتالي

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	69	4.2174	.80201	.09655
H2	69	4.0145	.75718	.09115

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
H1	12.609	68	.021	1.21739	1.0247	1.4101
H2	11.130	68	.009	1.01449	.8326	1.1964

نلاحظ ان ما يلي:-

قيمة .P-Value للفرض الاول اقل من ٥% هذا يعني لايمكن قبول ان المتوسط للفرض الاول يساوي ٣ ولهذا نقبل ان المتوسط اكبر من ٣ وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل

اتفقوا بشأن وجود علاقة علاقة بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس ولذلك لان متوسط الرأي اكبر من ٣ .

قيمة .P-Value للفرض الثاني اقل من ٥% هذا يعني لايمكن قبول ان المتوسط للفرض الثاني يساوي ٣ ولهذا نقبل ان المتوسط اكبر من ٣ وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن صحة الفروض الثاني ولذلك لان متوسط الرأي اكبر من ٣ .

أختبار صحة الفرض الاول بأستخدام الانحدار الخطي البسيط

تم اختبار الفرض الاول " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله احصائيه بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس الفروض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

اولا: معامل الارتباط بين **سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس**

جدول رقم (٢٧)

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة
العلاقة بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس	**0.887	**0.00

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية **بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس** "، حيث بلغ معامل الارتباط 0.887 بمستوى معنوية اقل من 0.05.

إثبات الفرضية: وعليه نرفض الفرض الإحصائي القائل لا توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية **بين سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس** ونقبل بوجود تلك العلاقة

ثانيا:- تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس **تأثير سياسات البنوك علي الاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس**

جدول رقم (٤)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير ابعاد جودة الحياه الوظيفيه علي اداء العاملين فى الشركات السياحيه

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	0.117	0.694	0.521	125.3	0.00**	% 78.7
معامل الانحدار	0.858	11.149	0.00**			

١ – معامل التحديد (R2) :

يلاحظ أن المتغير المستقل (**سياسات البنوك**) يفسر (78.7 %) من التغير الكلي في المتغير التابع (**تحسين اداء الاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس**). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (125.3) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على بعد **الاستثمار السياحى بمنطقة قناة السويس**.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام إختبار (t.test) وجد أن المتغير المستقل (**سياسات البنوك**) ، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**الاستثمار السياحى بمنطقة قناة السويس**)، حيث بلغت قيمة "ت" (11.149) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

٤–اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى 0.99، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى . كما يلي فى المدرج التكرارى

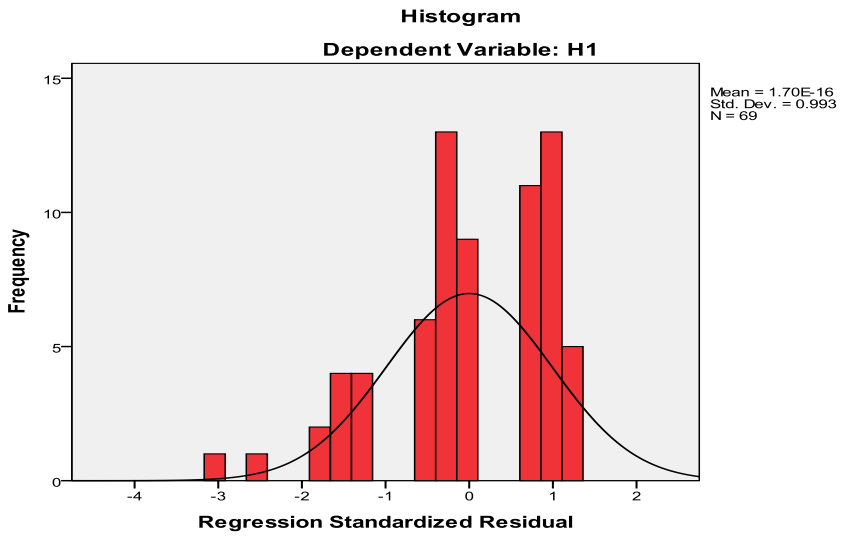

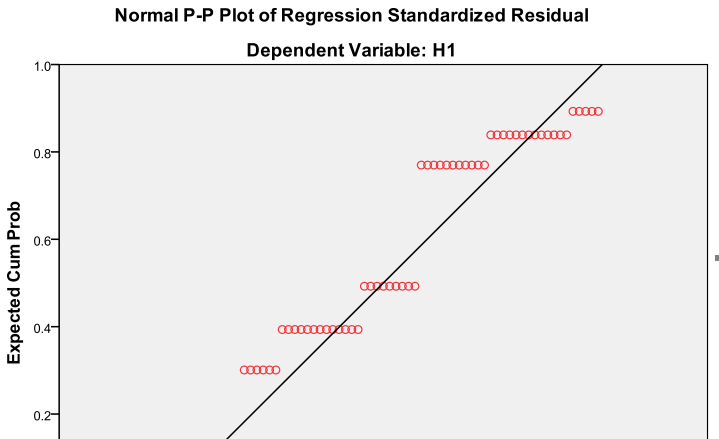

٥ – معادلة النموذج:

$$Y = 0.117+0.858\ X$$

حيث أن

X تعبر عن المتغير المستقل وهو سياسات البنوك التجارية

Y تعبر عن المتغير التابع و هو الاستثمار السياحى بمنطقة قناة السويس

من نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ بدرجات **الاستثمار السياحى بمنطقة قناة السويس** ، من خلال قياس مؤشرات **سياسات البنوك** ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن:-

-كل زيادة فى مؤشرات **سياسات البنوك التجارية** بمقدار واحد صحيح. تؤدى الى زيادة في **الاستثمار السياحى بمنطقة قناة السويس** قدرها (0.859).

من خلال نموذج الإنحدار السابق نجد أن معامل تحديد سياسات البنوك (R2)، يفسر نسبة بلغت (78.7%)،على الاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس

يوضح جدول التالى خطوات التحليل الرباعي (swat) لدور البنوك فى جذب الاستثمارات السياحية بإقليم قناة السويس :-

العوامل الداخلية(internal)	
نقاط القوةstrengthens (+)	نقاط الضعفweakness (–)
➢ تحتوي منطقة قناة السويس الجديدة على العديد من عوامل الجذب السياحية التى تؤهلها كمنطقة ساحية واعدة . ➢ أهتمام الدولة بتنمية المنطقة قناة السويس الجديدة ووضع خطة من اجل التنمية الشاملة بالمنطقة . ➢ سعى البنوك لتوافر التسهيلات البنكية المتاحة لتشجيع المستثمرين للحصول على القروض البنكية مع تسهيلات فى السداد . ➢ الاهتمام الدولى بالمنطقة وخاصة بعد حفر قناة السويس الجديدة . ➢ أهتمام الدولة بتعديل بعض قوانين الاستثمار التى تقف عائق امام المستثمرين من أجل تشجيهم للاستثمار فى مصر ➢ اهتمام وزارة الاستثمار بايجاد حلول	➢ لا يوجد تسويق جيد للاراضى المطروحة للاستثمار بالمنطقة وعدم توافر المعلومات الكافية عن مساحاتها واسعارها وكيفية الحصول عليها ➢ افتقار منطقة قناة السويس الجديدة على البنية التحتية ➢ عدم الانتهاء من شبكات الطرق والكبارى بالمنطقة حتى الان . ➢ لايوجد قرض بنكى يتماشي مع طبيعة المشروعات السياحية الموسمية . ➢ عدم طرح الرسم التخطيطى المتوقعة للمنطقة قناة السويس الجديدة والتى يحدد من خلال الاراضى المطروحة للاستثمار السياحى واماكن المجمع السكنى ... وغيرها

للمعوقات التى تقف عائق امام المستثمرين ومنها تعقيد الاجراءات المتبعة لذلك تم توفير الشباك الواحد امام المستثمرين من أجل تسهيل الاجراءات .	➢ عدم وجدو رسالة اعلامية دولية مصرية قوية توضح الاستقرار الامنى فى مصر لتشجيع السائحون للقدوم الى مصر .

المصدر : إعداد الباحثة

العوامل الخارجية(external)	
الفرص (+)opportunities	التهديدات (–)threats
○ إهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية بمنطقة قناة السويس الجديدة ○ الاهتمام العالمي بمنطقة قناة السويس وخاصة بعد حفر قناة السويس الجديدة . ○ تعمل البنوك لتقديم التسهيلات الممكنة للمستثمرين من تشجيعهم للاستثمار ○ تعمل الدولة على تقديم الحلول لمشكلة الديون المتعثرة للمستثمرين .	○ عدم استقرار سعر العملة وسعر الصرف . ○ تخوف المستمرين الدولين من الاستثمار السياحى فى مصر ○ نقص الميزانية المخصصة للاهتمام بالمناطق السياحية. ○ ضعف الحركة السياحية الدولية إلى مصر . ○ تضارب المهام بين الجهات المسؤلة كوزارات السياحة والاستثمار وهيئة التنشيط السياحى وهيئة قناة السويس.

المصدر : إعداد الباحثة

نتائج الدراسة

- يشكل توفر مناخ الاستثمار الإيجابي وبيئته إجمالاً في أقليم قناة السويس مقوماً رئيساً وحافزاً قوياً لمجال الاستثمار السياحي في صناعة السياحة في المشروعات السياحية المقترحة بمنطقة الدراسة، والتي تعود بالمنافع والفوائد الاقتصادية، والثقافية – الاجتماعية والبيئية، فمما لا شك فيه أن الاستثمار السياحي في موارد الجذب السياحي والخدمات والتسهيلات السياحية في منطقة الدراسة سيؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة .
- تمثل البنوك دوراً فعالاً ومؤثر فى تشجيع او تنفير المستثمرين عن طريق تسهيلات البنكية وتسهيل الاجراءات وغيرها
- تعدد مجالات الاستثمار السياحي وفرصه في المنطقة، والتي تتمثل في الاستثمار في مشروعات الموارد الثقافية: (الاستثمار في موارد التراث العمراني)و(الاستثمار في مشروعات التسهيلات والخدمات السياحية في مشروع فنادق ومطاعم باقليم قناة السويس)، و التي تم اختيارها لاستخدام وتوظيف جديدين بفنادق ومطاعم ومنتزهات وجذب سياحي، لها قابلية التطبيق والتوظيف بهذه الاستخدامات السياحية الجديدة، مع الوضع في الاعتبار خطة التأهيل والتهيئة لهذه المواقع المختارة قبل التنفيذ، ، مع مراعاة التحديث والمعاصرة في مجال الخدمات والمرافق وخدمات الإقامة والإعاشة .
- تشير نتائج البحث أيضاً إلى يجب تكامل جهود من القطاع العام والخاص في إنجاح المشروعات السياحية المقترحة في المنطقة، أنه مع التركيز على الدور الفاعل للقطاع الخاص الذي يشكل حجر الزاوية في صناعة السياحة والاستثمار السياحي، إذا ما تمت معالجة المعوقات والمشاكل التي تواجهه .
- للشراكة المجتمعية (سكان منطقة الدراسة) دوراً فعالاً في تطوير السياحة وتنميتها في المنطقة، وبالتالي إنجاح صناعة السياحة ومشروعات الاستثمار السياحي المقترحة .

- من المأمول أن تحقق صناعة السياحة والاستثمار السياحي المتوقع في منطقة الدراسة في المشروعات الاستثمارية المقترحة الكثير من الأهداف المرسومة للدراسة، كتنمية المنطقة اجتماعية واقتصادياً، والحفاظ عليها بيئياً، وتنمية البنية التحتية وتطويرها، مما يترك الأثر الكبير في تحسين مستويات المعيشة وانتعاش أعمال القطاع الخاص الذي من المتوقع أن يقوم بدور أساسي وفعال في مجال الاستثمارات السياحية بالمنطقة التي تتمتع بفرص تنموية سياحية كبيرة، والتي من شأن استثمارها أن يكون له تأثير بالغ الأهمية على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمنطقة، وعلى سكانها، والحفاظ على الموارد الثقافية والطبيعية، بالإضافة إلى المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي
- إن المشروعات الاستثمارية تعتمد في نموها واستمرارها على المال، ورؤوس الأموال قد يكون توفيرها سهلا في بعض الأحيان وفي كثير من الأحيان يكون توفيرها صعبا، وأيا كانت السهولة أو الصعوبة في توفير رؤوس الأموال، فإن ادارة هذه الأموال هو أهم ما يشغل بال القائمين على ادارة تلك المشروع . ولما كانت الادارة السيئة لأموال المشروع تعود بالضرر على المشروع وأصحابه وعلى الاقتصاد القومي بآثار سيئة، فإن الادارة الجيدة لأموال المشروع تعود بالنفع على المشروع وأصحابه بل والاقتصاد القومي كذلك، الأمر الذي يدفعه إلى الأمام وإلى التقدم والاستمرار.

- إن الاختيار الأمثل لمصادر التمويل وأساليب التمويل يعد ضرورة لابد منها عند بداية أي مشروع وهذا لضمان استمراريته ونجاحه في المستقبل ولذلك لابد للبنوك بتفعيل دورها بشكل اقوي ومؤثر لجذب المستثمرين وتسهيل الاجراءات التمويلية ودراسة المشاريع المقترحة ودراسة السوق بشكل دورى لمعرفة متطلبات السوق من المشروعات .

- كما يعد مشروع محور قناة السويس الجديدة من أضخم مشاريع القرن حيث يعد مشروع متكامل للتنمية يشمل العديد من المحافظات ويوفر فرص جيدة للاستثمار بشكل عام والاستثمار السياحي بشكل خاص .

التوصيات:-

أولا توصيات موجهة لقطاع البنوك (البنك المركزى)

- ضرورة إحداث منتوج مالي (قرض فندقي) خاص لتمويل المشروعات السياحية يتماشى مع خصوصيتها، والسعي لإنشاء بنوك متخصصة في المجال السياحي للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين
- الاعتناء بمسيري المشاريع في مجالات إعداد مخطط الأعمال و الخطط التسويقية من اجل توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها .

ثانيا: توصيات موجهة لقطاع الاستثمار (وزارة الاستثمار)

- معالجة كافة أوجه القصور وإزالة السلبيات التي تعوق حركة الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة .
- إكمال نظام النافذة الموحدة لتسوعب بقية الوزارات ذات الصلة بالمستثمرين .
- مراجعة قوانين العمل وإصلاحها لمنع رجال الأعمال الضمانات الكافية لمعالجة الخلافات العمالية والتعاقدية.

ثالثا : توصيات موجهة لهيئة قناة السويس :-

ضرورة قيام إدارة هيئة قناة السويس وكلا من وزارة السياحة و الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة و وزارة الاستثمار بالعمل على تحديد الاراضى المقترح استغلالها استثمارياً من اجل انشاء مشروعات سياحية استثمارية ضخمة .

رابعا : توصيات موجهة لقطاع السياحة (وزارة السياحة والهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحى):-

- إعتبار الجزيرة الواقعة بين القناة القديمة والقناة الجديدة منطقة سياحية استثمارية يجب التسويق الجيد لها لانشاء مشروعات سياحية ضخمة تناسب مقومات الجذب بالمنطقة .
- إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية، وإصدار النشرات السياحية والأدلة والأفلام الترويجية وغيرها من وسائل الإعلام المنشور والمسموع والمرئي وذلك من خلال القيام بمسح ميداني للمواقع السياحية ووضع مخططات عمرانية لتطويرها مما يتطلب إنشاء مجلس خاص بالترويج السياحي ليأخذ على عاتقه هذه المهمة .

المراجع :-

١. داود ،على سعد محمد (٢٠١٢)" البنوك ومحافظ الأستثمار _مدخل دعم اتخاذ القرار "،دار التعليم الجامعى ،ص ١٧: ٣٤-١٣١: ١٤٧
٢. مقشش ،سالم (٢٠١٣) "دور البنوك التجارية فى تمويل المشاريع الإستثمارية ،ليسانس فى العلوم التجارية ،جامعة الجزائر،ص١٥: ٣٧.
٣. احبق،سمية (٢٠١٣)"أليات منح الائتمان في البنوك التجارية دراسة عينة بالبنوك التجارية الناشطة بولاية تمنارست(بنك BNA – BDL - BADR) "، رسالة ماجستير،جامعة قاصدى مرباح ورقلة ،ص ٢: ٥
٤. فهمى ،سارة عبد القادر (٢٠١٣)"الائتمان المصرفى بين بنوك القطاع العام والخاص ف مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨"رسالة ماجستير ،ص ٨٥: ١٠٤

٥. حابس، ايمان (٢٠١١)"دور التحليل المالى فى منح القروض –دراسة حال البنك الوطنى الجزائرى وكالة ورقلة "،رسالة ماجستير،جامعة قاصدى مرباح ورقلة ،ص٤: ٢٨

٦. زيان،سعاد(٢٠١٥)" دور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في إدارة المحفظة الاستثمارية"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ،ص٩- ١٠٠

٧. النشرتى ،مصطفى (٢٠٠٣)"السياسات النقدية والمصرفية "،دار النهضة العربية ،ص١١ :٣٣، ٢١١.